

في هذا العدد

صفحة ١- تضرر المدنيين على نحو متزايد

صفحة ٣ - لحة عامة عن الاستجابة

صفحة ٥ - أعداد اللاجئين تتجاوز المليون

صفحة ٦- نقص التمويل يؤثر على الاستجابة



الصورة : اليونيسيف/حليبي

العناوين الرئيسية

- الأمم المتحدة والشركاء يقدمون المساعدات على الرغم من التحديات الأمنية. نحو ١ مليون سوري يلتمسون الملاذ في البلدان المجاورة وشمال أفريقيا.
- تعرض نصف عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا المحتمل للنزوح تمويل نداءات الأمم المتحدة يظل حيويًا بالنسبة لتعزيز الاستجابة.

أرقام

- إجمالي تعداد السكان ٢٢ مليون نسمة
- المحافظات ١٤
- عدد المتضررين ٤ مليون
- عدد النازحين داخليًا ٢ مليون
- عدد اللاجئين في البلاد المجاورة وشمال أفريقيا ١,١٤٥,٤٢٣

التمويل (بالدولار الأمريكي)

- طلبت الأمم المتحدة ٥١٩ مليون دولار لتنفيذ أنشطة داخل سوريا وتم تمويلها بنسبة ٢١%
- مطلوب مبلغ ١ مليار دولار في إطار خطة الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين (يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران ٢٠١٣)
- وتم تمويلها بنسبة ١٩% (وفقًا لما ورد بالنشرة التمويلية بتاريخ ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٣)

الأزمة في سوريا تدخل عامها الثالث مع تزايد تحمل المدنيين العبء الأكبر

الأماكن الآمنة للمدنيين تكاد تختفي

يتزامن صدور هذا التقرير مع مرور عامين على بداية الصراع الذي أسفر حتى الآن عن مقتل ٧٠,٠٠٠ شخص واحتياج أربعة ملايين شخص إلى المساعدات الإنسانية داخل البلاد، بما في ذلك ٢ مليون نازح داخلي وأكثر من مليون لاجئ. وخلال الأسبوعين الماضيين، استمر القتال في أجزاء مختلفة من سوريا، بما في ذلك في مدينة حلب، والرقفة، ودمشق، ودرعا، وحمص، وإدلب، وريف دمشق. مما أدى إلى موجات نزوح جديدة. وتستمر موجات النزوح الداخلي (النازحين) وهؤلاء الذين يسعون للجوء إلى دول مجاورة في الزيادة.

ووفقًا للجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية، وصل العنف في سوريا إلى مستويات جديدة من الدمار بما في ذلك القصف العشوائي والواسع النطاق والمنتظم للمدن والقتل الجماعي وإطلاق النار المتعمد على أهداف مدنية وهي مظاهر من العنف أصبحت تمثل الحياة اليومية للمدنيين. وفي تقريرها (A/HRC/22/CRP.1) بتاريخ ١١ مارس/آذار ٢٠١٣ إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصفت اللجنة ما يحدث من تآكل كبير للمساحات المدنية نتيجة للنزوح الجماعي الذي تفاقم بسبب تناقص الأماكن التي يمكن للمدنيين اللجوء إليها. كما تشير اللجنة إلى تواصل الصراع من قبل القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على حد سواء مع التزام غير كافي بحماية السكان المدنيين.

وفي ١٥ مارس/آذار، أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانًا أكدت فيه أن الإحتياجات الإنسانية في سوريا أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع المسلح ويكافحون يوميًا للتغلب على المشقات التي تواجههم وللبقاء على قيد الحياة. وهم يتحملون القتال العنيف واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية، مع عدم وجود نهاية في الأفق لمعاناتهم. وقد ذكرت اللجنة الدولية أنه من الأمور المؤسفة تعود الناس على وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين والتي أصبحت من الأحداث اليومية، كما شددت على ضرورة توقيف الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية الأساسية من جانب جميع الأطراف.

الأطفال هم قبل أي فئة أخرى الضحايا الأبرياء للصراع

الجدير بالذكر أن نصف عدد المحتاجين في سوريا - والذين وصل عددهم إلى أربعة مليون - من الأطفال. ويحذر اليونيسيف من جيل ضائع من الأطفال الذين شاهدوا أو لا يعرفون إلا القتال فقط.

وفي تقريرها بعنوان "الطفولة في مرمى النيران" الصادر في ١٣ مارس/آذار، قامت منظمة سيف ذي تشيلدرن (انقاذ الطفولة) بتوثيق كيف يدفع الأطفال ثمن النزاع، بما في ذلك عمليات الوضع والولادة التي تتم في ظروف باتسعة دون مرضات ماهرات، وزواج الفتيات في سن مبكرة وذلك في محاولة لحمايتهم من تهديدات ملموسة للعنف الجنسي، والأطفال الذين يواجهون سوء التغذية والمعاناة من الأمراض التي يمكن الوقاية منها وتعرضهم للقتل والتشويه بواسطة الأسلحة المتفجرة. واستنادًا إلى البحوث التي قامت بها جامعة بهجيشنهر حول أطفال اللاجئين السوريين في تركيا، يكشف التقرير أيضًا أن العديد من الأطفال تظهر عليهم علامات الاضطرابات العاطفية وهم يكافحون من أجل التأقلم مع تجاربهم؛ ويذكر ما يقرب من ثلث

زيادة مستمرة في حالات الإصابة
بالتهاب الكبد (أ)، وداء
الليشمانيات والتيفود

الأطفال الذين شملهم المسح بأنهم انفصلوا عن أفراد أسرهم بسبب النزاع وثلاثة أرباعهم تعرضوا لتجربة وفاة صديق حميم أو أحد أفراد أسرته.

(التقرير متاح على: <http://www.savethechildren.org/att/cf/%7B9def2e2be-10ae-432c-9bd0-df91d2eba74a%7D/SYRIA-CHILDHOOD-UNDER-FIRE-REPORT-2013.PDF>)

ويعاني مئات الآلاف من الأطفال الحرمان من التعليم، حيث لم يتمكن العديد منهم من الذهاب إلى المدرسة لفترات طويلة، وصلت إلى عامين في بعض الحالات. وتعرضت خمس مدارس البلاد التي يصل عددها إلى ٢٢,٠٠٠ للدمار أو الخسائر أو تستخدم لإيواء النازحين. وتوقف الكثير من المعلمين عن الذهاب إلى العمل. وفي إدلب، يذهب ٥٥% فقط من المعلمين إلى العمل (اليونيسيف). وقد انخفض معدل حضور الأطفال إلى حد كبير، وعلى سبيل المثال، أفاد اليونيسيف أن معدل ذهاب الأطفال إلى المدارس في حلب قد انخفض إلى ١%.

الأوضاع غير مستقرة بالنسبة للنازحين داخليا

وكمثال واحد فقط على تأثير التغير السريع في الأوضاع الأمنية، فإن النازحين داخليا كثيرًا تحرك ذهابًا وإيابًا من دمشق وريف دمشق إلى عدا العمالية، والتي تقع شمال مدينة دمشق. وقد تسببت اشتباكات عنيفة وقعت بالقرب من منطقة مشروعات المنظمة غير الحكومية الدولية "هيلب" في أوائل فبراير/شباط ٢٠١٣ في وصول وافدين جدد إلى عدا العمالية قادمين من عدا البلد و"المنطقة الصناعية" و القرى المجاورة، ليصل إجمالي عدد النازحين داخليا إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠. وعلى الرغم من مغادرة معظم النازحين لمدينة عدا العمالية مؤخرًا، لا يزال هناك حوالي ١٠٠,٠٠٠ يقيمون بها. وتعاني الأوضاع في المنطقة من عدم الاستقرار، والتوتر الشديد وصعوبة التنبؤ بما هو قادم، وتتواصل العمليات العسكرية في حين لا تزال عدا العمالية تتعرض للأنشطة المستهدفة للقناصة.

يظل تقديم الخدمات الصحية متعسرا في حين تنتشر الأمراض

عدم تمكن نحو ٧٠% من العاملين في القطاع الصحي من التوجه إلى العمل في مناطق الصراع

تفيد منظمة الصحة العالمية أن ٢٠% من المستشفيات العامة قد دمرت وان ٣٦% منها خارج الخدمة. واكتظت المستشفيات بينما يعرقل النقص في الأدوية والإمدادات الطبية إجراء العمليات الجراحية. وقد أُلحق القتال الدائر خسائر كبيرة بمصانع الأدوية الرئيسية لسوريا وخاصة في حلب وريف دمشق. كما يؤثر التراجع الاقتصادي الحالي والعقوبات الاقتصادية على إنتاج الأدوية والعقاقير الطبية. ونتيجة لذلك، انخفض الإنتاج المحلي من الأدوية بنسبة ٩٠%. وتفتقر عيادات ومستشفيات كثيرة لأنواع معينة من المضادات الحيوية والأنسولين وأدوية العلاج من مرض السرطان وكذلك أجهزة فحص الدم، والأمصال والسوائل الوريدية وامتدادات التخدير والجراحة.

ويحول انعدام الأمن دون توجه العديد من العاملين في القطاع الصحي إلى أعمالهم، وخاصة مع الاستهداف المتزايد والمنتشر للمرافق الصحية والعاملين في هذا القطاع. ويواجه ٧٠% من العاملين في القطاع الصحي الذين يعيشون في المناطق المتضررة بشدة، بما في ذلك حلب وحمص وريف دمشق، صعوبات في الوصول إلى مكان عملهم بسبب المشاكل الأمنية مما أدى إلى نقص حاد في عدد الموظفين بالمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى. وقد نتج عن تعسر الوصول (إلى أماكن العمل) والساعات الطويلة لإنقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود عواقب وخيمة على تقديم الخدمات الصحية في المناطق الأكثر تضررا في سوريا.

استمرار تزايد حالات التهاب الكبد (أ) وداء الليشمانيات

وفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن ٢٠٠ حالة مشتبهة جديدة من حالات التهاب الكبد (أ) خلال الأسبوع الذي سبق يوم ٢ مارس/آذار ٢٠١٣. ومعظم الحالات في دير الزور (١٣٣ حالة)، و حماة (٢٢ حالة)، وريف دمشق (٢١ حالة). وكذلك تم الإبلاغ عن ٣٠٢ حالة جديدة من داء الليشمانيات الذي يصيب الجلد، وكانت المحافظات الأكثر تضررا هي حماة (١٧٢ حالة)، ودير الزور (١٠٧)، وريف دمشق (١٩). وقد شكلت المجموعة الصحية العاملة لسوريا وقطاع المياه والأصحاء فرقة عمل لمراقبة الأعداد المتزايدة من حالات التهاب الكبد (أ) والتيفود وداء الليشمانيات وكذلك بهدف تولى الاستجابة الخاصة بمواجهة هذه الأمراض. وتم توفير الأدوية بالإضافة إلى الدعم لتعزيز السلامة الصحية ومعالجة المياه المنزلية. كما يجري حاليا العمل على إعادة تأهيل شبكات المياه.

الفلسطينيون وغيرهم من اللاجئين في سوريا يواجهون تحديات متزايدة

اللاجئون الفلسطينيون يغادرون الخيمات الواقعة في مناطق الصراع

أثر النزاع بشدة على الوصول إلى مخيمات الأونروا في سوريا، ومن المحتمل أن يكون عدد النازحين من اللاجئين الفلسطينيين قد وصل إلى نصف إجمالي عددهم والذي يبلغ ٥٢٥,٠٠٠ شخص. ومعظمهم في منطقة دمشق. وتفر أعداد متزايدة من اللاجئين من مخيم النيرب في حلب بسبب الصراع الدائر والجوار للمطار الدولي. وتزداد أيضا موجات النزوح والاحتياجات الإنسانية في حمص. حيث تشهد المنطقة قصفا مكثفا واشتباكات مسلحة في المناطق المتاخمة للمخيم الفلسطيني. ولا تزال دمشق واليرموك وسبينة والحسنية وقبر الست تتأثر بشدة، وتبقى مرافق متعددة للأونروا مغلقة. ومن بين ٢٣ مركزا للرعاية الصحية الأولية تابع للأونروا في مختلف أنحاء سوريا، تم إغلاق تسعة مؤخرا و تم تقليل ساعات العمل بشكل كبير بسبعة آخرين. كما أن ٥٥ من مدارس الأونروا الـ ١١٨ متوقفة عن العمل نتيجة للصراع.

وانتقل معظم اللاجئين النازحين إلى مخيمات ومرافق الأونروا في ريف درعا وحماة وحمص واللاذقية. فضلا عن المناطق الأكثر أمانا في دمشق. وتقدر الأونروا أن هناك أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني في سوريا لا يزالوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية وهم في حاجة إلى مساعدات عاجلة. وتستمر الصعوبات المتواجدة على نطاق واسع - مثل الحصول على مياه آمنة للشرب والغذاء والكهرباء والمواد الشتوية وغيرها من المواد غير الغذائية - في تفاقم الحرمان بين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أنحاء البلاد. وينتقل اللاجئون الفلسطينيون أيضا عبر الحدود لطلب اللجوء في مناطق أكثر أمانا: ومنذ بداية مارس/آذار ٢٠١٣، غادر ما مجموعه ٣٢,٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين سوريا وتوجهوا إلى لبنان و ٤,٠٠٠ إلى الأردن.

التحديات الأخرى التي يواجهها اللاجئون في سوريا

تفيد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنه حتى ١٣ مارس/آذار، كان هناك عدد إضافي بلغ ١٧,٧١٥ من اللاجئين من العراق في سوريا (ويمثلون الغالبية العظمى) وأفغانستان، والصومال، والسودان. وإلى جانب القابلية المتزايدة للتعرض للمخاطر، تشمل قضايا الحماية الرئيسية التي وردت: المخاطر الناجمة عن القصف، والتهديدات (خاصة بالنسبة للاجئين العراقيين)، وحوادث الاختطاف، وغياب الوثائق القانونية وبالتالي عدم القدرة على العثور على سكن وعلى التحرك بحرية بما في ذلك المشكلات التي يتعرضون لها بنقاط التفتيش. وتختل قضايا حماية الأطفال مكانة بارزة بما في ذلك التسرب المدرسي، وأثر تدهور سبل معيشة الأسرة والمشاكل النفسية والاجتماعية.

العمليات الإنسانية تستمر وسط قيود الوصول

الحوادث الأمنية تؤثر على العمليات؛ اثنان من العاملين فقدا حياتهما نتيجة لأعمال عنف

تؤثر حالة انعدام الأمن السائدة في أجزاء عديدة من البلاد سلبا على وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تأجيل قافلة مشتركة لوكالات الأمم المتحدة حملت المواد الغذائية والطبية وغيرها من المواد الأساسية غير الغذائية. كان من المقرر أن تصل إلى درعا البلد من دمشق بسبب القتال العنيف في المنطقة. ومن الخطط أن يتم إرسال القافلة عندما تسمح الحالة الأمنية بذلك، ولكن في هذه الأثناء تقوم الوكالات بإعادة توجيه مساعدات درعا إلى حمص. وقد تعرض أيضا مستودع برنامج الأغذية العالمي الرئيسي في دمشق، والذي تم تخزين نحو ١,٣٠٠ طن متري من السلع به وهو ما يكفي لتغذية نصف مليون شخص، للقصف بقذائف الهاون. وقد بذل البرنامج قصارى جهده لاسترداد السلع وتمكن من انقاذ حوالي ٨٠٥ طن متري، ولكن مع ذلك سوف يكون لهذا القصف تأثيره السلبي على توزيع المساعدات.

كما يؤثر استمرار الصراع وحدته أيضا على توفير خدمات الأونروا المنتظمة في مختلف أنحاء سوريا. بينما تواجه الوكالة طلبا متزايدا على النقدية العاجلة والمواد الغذائية والمساعدات المادية للتعامل مع الاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين. وتعاني الخيمات المستضيفة للاجئين في حلب ودمشق وحمص من الصعوبة المتزايدة للوصول إليها بسبب الصراع في المناطق المحيطة بها.

برنامج الأغذية العالمي يوسع نطاق مساعداته الغذائية ليصل إلى ٢ مليون شخصاً في مارس/ آذار و ٢,٥ مليون خلال الشهر القادم

وتستمر الحالة الأمنية غير المستقرة في تعريض حياة العاملين بالإغاثة للخطر. وفي ١٢ مارس/آذار، قتل مسؤول سياسات بوفد الاتحاد الأوروبي في سوريا خلال هجوم صاروخي على حي درعاية بدمشق. وفي ١٤ مارس/آذار، توفي عضو في هيئة التدريس بالأونروا نتيجة لأصابات تعرض لها أثناء وقوع أعمال عنف بمخيم خان الشيوخ بجنوب غرب دمشق. وبذلك يصل إجمالي عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا منذ بداية الأزمة إلى تسعة. وفي الوقت نفسه، قتل منذ بداية الأزمة نحو ١٥ موظف بالهلال الأحمر العربي السوري

نحو ٢ مليون سوري يتلقون مواد غذائية في مارس/آذار؛ ومن المتوقع أن يصل عدد المتلقين إلى ٢,٥ مليون بحلول إبريل/نيسان

يوصل برنامج الأغذية العالمي تلبية الاحتياجات الغذائية للسوريين المتضررين الذين نزحوا بسبب الصراع وكذلك عدد متزايد من السكان المقيمين الذين تضرروا من الأزمة. ويوسع البرنامج الأملّي نطاق مساعداته الغذائية من ١,٧٥ مليون متلقي مستهدف في فبراير/شباط إلى ٢ مليون خلال الشهر الحالي. وذلك بهدف أن يصبح العدد الإجمالي للمتلقين ٢,٥ مليون شخص شهرياً ابتداءً من إبريل/نيسان. وأثناء دورة توزيع المواد الغذائية لفبراير/شباط، تم الوصول إلى ١,٧ مليون شخص (أى ٩٧% من الرقم المخطط) في جميع محافظات سوريا ال ١٤. بصرف النظر عن الجهة المسيطرة على المنطقة، ونتج العجز التي بلغت نسبته ٣% عن حالة انعدام الأمن أكثر منه عدم وجود الخدمات اللوجستية أو قدرة التوزيع.

توزيع المواد غير الغذائية عبر الخطوط الأمامية

خلال الفترة ٥ - ١٧ مارس/آذار، أرسلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ٢٨٤,٨٧٤ بندا وصلوا إلى ١٠٢,٧٥٨ شخص. والمناطق الرئيسية التي تم إيفاد البنود لها هي الرقة وحماة وحمص ودير الزور - بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وبالنسبة لبرنامجها الشامل لعام ٢٠١٣، أرسلت المفوضية ١,٠٣٩,٨٥٨ بندا ووصلت وإلى ما يقدر ب ٣٨٠,٠٠٠ شخص - أكثر من ثلث العدد المستهدف لمدة ستة أشهر والذي يصل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة.

وقامت قوافل المجلس الدائري لاجئين خلال الأسبوعين الماضيين بإيصال المواد غير الغذائية لمحافظة دير الزور ودرعا. وفي ٨ مارس/آذار قام المجلس، يرافقه الهلال الأحمر العربي السوري، بنقل ١٥,٠٠٠ قطعة من الملابس الشتوية؛ و ٥,٠٠٠ بطانية و ٥,٠٠٠ مرتبة لدير الزور. كما حملت القافلة 500 طرداً غذائياً من برنامج الأغذية العالمي. وفي وقت سابق من نفس الأسبوع، تم نقل ٥,٩٠٠ بطانية و ٧,٥٠٠ قطعة من الملابس الشتوية إلى إسراء بمحافظة درعا. و ٧,٥٠٠ قطعة من الملابس الشتوية لناوا. وكجزء من الاستجابة السريعة لتدفق النازحين، سلمت الحركة الدولية ضد الجوع نحو ١٠,٧٠٢ طقم من مستلزمات السلامة الصحية (٩,٤٠٠ منها قابلة للإستهلاك و ١,٣٠٢ غير قابلة للإستهلاك) إلى دير الزور ما بين ٦ - ١٥ مارس/آذار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت منظمة برميير أرجونس ١٢,٧٠٠ بندا من لوازم فصل الشتاء في محافظات حمص وحماة وطرطوس. حيث بلغ عدد المتلقين ٦٣,٥٠٠ شخص.

ونقلت خدمات النقل المشتركة لمجموعة العمل اللوجستية ١٢٥ متراً مكعباً من المواد الصحية (البطانيات، والحفاضات) إلى حلب باسم صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية. وكفي هذا نحو ٢٥,٠٠٠ شخص. وتلقت منشآت التخزين المشتركة 248 متراً مكعباً من بنود التعافي المبكر والصحة، والتعليم، والمياه والإصحاح (بطانيات وحفاضات ومستلزمات السلامة الصحية ومواقد الطبخ ومعدات ترفيهية) للتخزين المشترك بمستودع JAD في دمشق باسم المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.

استفادة ما يقرب من ٨٠,٠٠٠ طفل من النوادي المدرسية

يوصل اليونيسيف دعم النوادي المدرسية عن طريق توفير دروس تقوية للأطفال بجانب مجموعة مختارة من الأنشطة الترفيهية في المدارس العامة. وقد غطى ٢٥٠ مدرسة (وبذلك قام بتغطية ٥٠% من العدد المستهدف) ووصل إلى أكثر من ٧٠,٠٠٠ طفل (٤٦,٦% من الهدف). بالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس الدائري للاجئين وبرميير أرجونس بدعم ١٥ نادي مدرسي يستفيد منهم ٩,٠٠٠ طفل. وقد تلقى نحو ٨٣,٧٠٠ طفل أيضاً اللوازم المدرسية الأساسية.

وأنتهى اليونيسيف من أعمال إعادة تأهيل خفيفة لـ ٧٠ مدرسة في مختلف أنحاء البلاد. وقد تم إيقاف أعمال إعادة تأهيل ٢١ مدرسة إضافية في ريف دمشق ودرعا مؤقتاً بسبب الوضع الأمني. كما استكملت الحركة الدولية ضد الجوع أعمال إعادة تأهيل مدرسة واحدة كجزء من مشروع إعادة تأهيل المدارس الذي

إذا استمر الصراع، سيصل عدد اللاجئين إلى الضعفين أو ثلاثة أضعاف بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

يهدف إلى إعادة تأهيل ما مجموعه خمس مدارس في الحسكة. وعلاوة على ذلك، يواصل اليونيسيف وشركاؤه توفير الدعم النفسي والاجتماعي لأكثر من ٣٢,٠٠٠ طفل في حلب ودمشق وحمص وريف دمشق.

توسيع نطاق الخدمات الصحية المتنقلة في مختلف أنحاء البلاد

يقوم اليونيسيف، بالتعاون مع الشركاء المحليين، بتشغيل ٢٨ فريقاً صحياً متنقلاً في ١٢ محافظة، وتوفير الرعاية الطبية لـ ١٧,٧٤٤ من الأطفال النازحين داخلياً منذ بداية عام ٢٠١٣. وخلال الأسبوع الأول من شهر مارس/آذار، تمكنت الفرق الصحية من الوصول إلى ٣,٨٦٥ من الأطفال: ١,٩٨٠ فتاة و١,٨٨٥ فتى. وفي ١٠ مارس/آذار، تم تشكيل ٢٢ فريقاً إضافياً. وبذلك يصبح العدد الإجمالي للفرق التي تعمل حالياً في ١٣ محافظة ٥٠ فريقاً. وذلك بهدف توفير الرعاية الطبية لـ ٢٨٠,٠٠٠ من الأطفال النازحين.

كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع خدماته المتنقلة أيضاً عبر شركائه من المنظمات غير الحكومية السورية، و SAHPAD، و SFPA، بهدف توفير الدعم لـ ١٦ فريقاً وخمس عيادات متنقلة في محافظات حلب، والرقّة، ودمشق، وحمص، وإدلب، وريف دمشق والتي تشكل أكثر من ٦٠% من السكان النازحين، مما نتج عنه تقديم الرعاية الصحية الإيجابية لـ ١,٨٠٠ امرأة.

ونظراً للنقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية للحالات الطارئة في سوريا، وضعت منظمة الصحة العالمية والعاملون في المجال الصحي السوري قائمة بالأدوية الأساسية كأداة فعالة لتحديد الاحتياجات لفترة الـ ١٢ شهراً المقبلة، ويقدر إجمالي المبلغ اللازم لشراء الأدوية لحالات الطوارئ لسنة واحدة بـ ٤٦٧ مليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، في ٥ مارس/آذار، تم إرسال الإمدادات الطبية الحرجة من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة لتلبية احتياجات ٢٠,٠٠٠ شخص في حلب يعانون من نقص في الإمدادات الطبية الحرجة.

اللاجئون الفلسطينيون يتلقون المساعدات من الأوتروا

تعمل الأوتروا مع الشركاء المحليين لتوزيع حوالي ٣,٥٠٠ من الطرود الغذائية لما لا يقل عن ١٤,٠٠٠ شخص في مخيم اليرموك الذي لا زال يواجه الاشتباكات المسلحة والقصف بشكل منتظم وكان يصعب الوصول إليه في السابق من قبل الوكالات الإنسانية.

كما تواصل الأوتروا توفير المساعدات النقدية للمحتاجين. وفي الشهر الماضي، وصلت إلى أكثر من ١٣,٠٠٠ شخص في دمشق وأكثر من ١٦,٥٠٠ شخص في حلب؛ وبذلك وصل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين الذين تلقوا المساعدات النقدية بين سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ وفبراير/شباط ٢٠١٣ إلى ٤٤,٠٠٠ شخص.

أعداد اللاجئين تتجاوز التوقعات بالنسبة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٣

نزوح اللاجئين تسارع في فبراير/شباط، واستمرت الزيادة في مارس/آذار

بلغ الآن عدد اللاجئين السوريين إما المسجلين كلاجئين أو الذين يجري مساعدتهم في البلدان المجاورة لسوريا وشمال أفريقيا أكثر من ١,١ مليون نسمة، وهو ما يتجاوز التوقعات بالنسبة لنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٣ وفقاً لخطة الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين. وقد زاد العدد بشكل كبير مقارنة ببدايات العام الحالي حينما كان ٥٧٥,٠٠٠. ومع ذلك، قد يكون عدد السوريين أعلى حيث أن ليس كل لاجئ قد توجه للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين للتسجيل. وخلال زيارة للمنطقة في ٩ مارس/آذار، حذر المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل للصراع، قد يصل عدد الفارين من سوريا إلى الضعف أو ثلاثة أضعاف بحلول نهاية العام الحالي.

وتعتبر لبنان والأردن الدول التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين - ٦٢% من المجموع، تليهم تركيا (٢٣%) والعراق (١٠%) ومصر (٣,٩%) وشمال أفريقيا (٠,٧%). ويجعل مثل هذا التدفق الهائل من الصعب للغاية على المجتمعات المحلية التي استضافت اللاجئين استيعابهم على نحو فعال. وتستمر تكلفة الإيجار، والغذاء والسلع الأساسية والخدمات الأخرى في الزيادة، بينما تقلص تكلفة اليد العاملة نظراً لتوافر اللاجئين السوريين للعمل بأجور زهيدة. كما أن التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة أخذت في الازدياد.

وفي مؤتمر صحفي بالعاصمة الأردنية، عمان، في ١٣ مارس/آذار 2013، أشار المفوض السامي لشؤون اللاجئين أنه إذا استمرت الأزمة في سوريا على نفس الوتيرة وبالمستويات الحالية، فإن البلدان المضيفة والوكالات

غادر نحو ٨,٢٧٥ من السوريين البلاد يوميا في فبراير/شباط. والتدفق إلى خارج البلاد مستمر

الإنسانية لن تكون قادرة على الاستجابة إلا إذا تم توفير دعم أقوى من المجتمع الدولي. ووفقا لما ذكره المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فإن تكثيف المساعدات الدولية "ليس فقط واجبا أخلاقيا" ولكن أيضا "ضروريا للحفاظ على السلام والأمن العالمي".

الدولة	عدد اللاجئين المسجلين و/أو الذين تلقوا المساعدات حتى ١٨ فبراير/شباط ٢٠١٣	عدد اللاجئين المسجلين و/أو الذين تلقوا المساعدات حتى ١٨ مارس/آذار ٢٠١٣	العدد التقديري للاجئين بحلول يونيو/حزيران ٢٠١٣
مصر	١٨,٢٤٥	٤٤,٧٥٨	٣٠,٠٠٠
العراق	٩٢,٥٢٣	١١٥,٦٤٨	٩٠,٠٠٠
الأردن	٢٦٩,١١٠	٣٥٦,٩٨٠	٣٠٠,٠٠٠
لبنان	٢٨٧,٥٧١	٣٥٩,٤١٩	٣٠٠,٠٠٠
تركيا	١٨٢,٦٢١	٢٥٠,٣٥٦	٣٨٠,٠٠٠
شمال أفريقيا	٧,٦٤٢	٨,٢٦٢	لا يطبق
اجمالي	٨٥٧,٧١٢	١,١٤٥,٤٢٣	١,١٠٠,٠٠٠

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. تم تحديث البيانات ١٨ فبراير/شباط و١٨ مارس/آذار ٢٠١٣. للإطلاع على أحدث الأرقام والإحصاءات، رجا زيارة موقع <http://data.unhcr.org/syrianrefugees> - تستند الأرقام إلى الأعداد المسجلة في كل بلد و/أو إلى الأعداد التي تتلقى المساعدات في انتظار التسجيل. فضلا عن الأرقام المذكورة أعلاه، فر حوالي ٢٨٠,٠٠٠ من السوريين إلى مختلف البلدان الأوروبية.



يبين الرسم البياني متوسط عدد اللاجئين السوريين الوافدين يوميا إلى البلدان المجاورة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. (المصدر: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين)

منظمة الأغذية والزراعة تقيم تأثير الأزمة السورية على المنطقة

قامت المنظمة خلال الشهر الماضي ببعثة تقييمية لتحليل تأثير الأزمة السورية على الزراعة وسبل المعيشة والأمن الغذائي في المنطقة. وحددت إحتياجات الأمن الغذائي الفورية والمتوسطة الأجل والإحتياجات المعيشية للسكان المتضررين والمجتمعات المضيفة لهم في مصر والأردن ولبنان وتركيا والعراق. وتشير النتائج التي توصلت إليها البعثة إلى أنه على الرغم من أن كافة الدول المجاورة لسوريا قد تأثرت سلبا، فإن الأردن ولبنان هما الأكثر تأثرا من الأزمة السورية: يستوعب الحجم الصغير لإقتصادهما بالكاد الصدمات الإقتصادية الكبيرة مثل التغيرات في أنماط التجارة وكذلك التدفق المتزايد للاجئين الذي يقدر ب ٥ - ١٠% من مجموع سكانهما. وتشمل مجالات الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية التي حددتها بعثة منظمة الأغذية والزراعة متعددة التخصصات: مخاطر نقل الأمراض الحيوانية وأمراض الآفات الزراعية العابرة للحدود. تدهور صلاحية الأغذية المتداولة في التجارة عبر المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية. سوء التغذية المتزايد بين الأسر الزراعية من المجتمعات المضيفة، والإحتياجات المتوسطة المدى للمجتمعات الريفية المضيفة لاستعادة إنتاجها الغذائي وتوليد الدخل بعد صدمة الأزمة السورية. وقد قدمت نتائج المهمة وخططها المقترحة للاستجابة للجهات المانحة والشركاء الآخرين في العاصمة الأردنية عمان في ٧ مارس/آذار.

الثغرات التمويلية تهدد بإعاقة رفع مستوى الاستجابة

لا تزال ٨٠% من نداءات الأمم المتحدة غير ممولة

لا تزال نداءات الأمم المتحدة: خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا وخطة الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين مولة بنسبة ٢٠% فقط منذ إطلاقهما في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٢. وبالنسبة لخطة الاستجابة الإنسانية لسوريا، لم يتم تغطية مبادرات المساعدة الإنسانية بقيمة ٤١١ مليون دولار في حين أن خطة اللاجئين لا زالت تظهر فجوة تمويلية تصل إلى ٨٤٣ مليون دولار حتى يونيو/حزيران ٢٠١٣.

تظل ٨٠% من النداءات غير ممولة في منتصف فترة التمويل وتستمر الإحتياجات في التزايد

ودون التمويل الكاف. لن يتمكن المجتمع الإنساني في سوريا والدول المجاورة من الاستجابة للمتضررين الذين كان من المخطط الوصول إليهم مع نهاية العام الماضي. ناهيك عن الزيادة الإضافية اللازمة لتلبية الإحتياجات المتزايدة. وقد ساهمت الجهات المانحة بسخاء، ولكن هناك حاجة لمزيد من المساهمات. هناك أيضا حاجة ملحة لترجمة التعهدات السخية التي قدمت بمؤتمر الكويت رفيع المستوى في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣ إلى مساهمات ملموسة.

وفي حين تتزايد إحتياجات السكان يوما بعد يوم، تواجه عدة وكالات خطر الاضطرار إلى خفض برامجها ذات الأولوية إذا لم يتم تجديد الموارد. وعلى سبيل المثال، تتطلب عمليات برنامج الأغذية العالمي الخاصة بتوزيع المواد الغذائية داخل سوريا ١١١,٤ مليون دولار حتى يونيو/حزيران - وهو ما يعادل ٩,٣ مليون دولار كل أسبوع. ويظل نصف هذا المبلغ تقريبا - ٥٣,٥ مليون دولار - غير مولا.

صندوق مواجهة الطوارئ يعزز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية

يتم استخدام صندوق مواجهة الطوارئ داخل سوريا لدعم استراتيجية تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لتصل إلى مناطق الصراع ولتوسيع التغطية الإنسانية. وعلاوة على ذلك، يعمل الصندوق على دعم كل من مجموعة العمل اللوجستية وإدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن بهدف تمكين تسليم المساعدات الإنسانية وتعزيز الوصول إلى المناطق الصعبة. وحتى الآن، قام الصندوق بصرف حوالي ١٤ مليون دولار لـ ٥١ مشروعا في سوريا والأردن ولبنان والعراق بهدف الوصول إلى أكثر من ١,٣ مليون شخص. وقد تم الانتهاء من خمسة مشروعات جديدة خلال الأسبوعين الماضيين: مشروعين في سوريا (حمص وريف دمشق)، ومشروعين آخرين في الأردن وواحد في لبنان.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال:

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

راؤل روزيندي، رئيس مكتب سوريا، rosende@un.org، هاتف: ٩٥٣٣٠٠٠٧٥ (+٩٦٣)

أوريليان بافلر، مسؤول الشؤون الإنسانية، buffler@un.org، هاتف: ٩١٧٦٨٠٨٣١٥ (+١)

نشرات أخبار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية متاحة على موقع www.unocha.org/crisis/syria | www.reliefweb.int